

معهد المبرات النبوي

المنظومة البيقونية

متن في مصطلح الحديث
لعمر بن محمد بن فتوح البيقوني (الدمشقي)

شرح فضيلة الشيخ الدكتور

الحلبي محمد بن محمد بن بازمول

حفظه الله

الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى
- ١٤٣٧ \ ١٤٣٨ هـ -

مقرر الفصل الرابع

ضمن دروس معهد المبرات النبوي
- تصميم وإعداد فريق صيانة السلفي -



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا ، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ
فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ
مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أَلَا وَإِنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ ، وَخَيْرَ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ ، وَشَرَّ الْأُمُورِ
مُحَدَّثَاتُهَا ، وَكُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٍ ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ .

أَمَّا بَعْدُ :

فقد سبق معنا الكلام في تعريف الحديث الصحيح ، والحديث الحسن
، والحديث الضعيف ، وبيننا أيضًا أن الحديث الصحيح ينقسم إلى
قسمين :

صحيح لذاته ، وصحيح لغيره .

وأن الحديث الحسن ينقسم إلى قسمين : حسن لذاته ، وحسن لغيره
وأن الضعيف أيضًا ينقسم إلى قسمين : ضعيف خفيف الضعف يقبل
التقوي ، وضعيف شديد الضعف لا يقبل التقوي .

وقلنا سنقف - بإذن الله تعالى - على أمثلة لهذه الأنواع حتى تكون
القاعدة واضحة بأمثلتها .

فأولاً: نأخذ الحديث الصحيح لذاته ، وسبق معنا تعريفه : " وهو ما اتصل إسنادُه بنقل العدل تام الضبط عن مثله من غير شذوذ ولا علةٍ قاذحة " ، " بنقل العدل تام الضبط عن مثله " ؛ يعني من أوله إلى انتهائه ، فهذه خمسة شروط - طيب -

- ما مثاله ؟

مثاله ما أخرجه الإمام أحمد في المسند ، قال : حدثنا محمد بن ادريس الشافعي ، قال : أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (**لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ**) ⁽¹⁾ ، ونهى عن النجش ، ونهى عن بيع حبل الحبله ، ونهى عن المزابنة " .

والمزابنة : بيع الثمر بالتمر كيلاً ، وبيع الكرم بالزبيب كيلاً . هذا الحديث إسنادُه " صحيحٌ لذاته " ، وقلنا معنى لذاته : أي أننا نصححه باعتبار السند لذات السند هذا الواحد .

أما الحديث الصحيح لغيره : فليس لإسنادٍ واحد ؛ بل لعدة أسانيد كما سيأتينا - إن شاء الله

¹ (أخرجه البخاري في «البيوع» باب النهي للبايع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم وكلَّ محفلة (٢١٥٠) ، ومسلم في «البيوع» (١٥١٥) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . وأخرجه البخاري في «البيوع» باب : لا يبيع على بيع أخيه ، ولا يسوم على سوم أخيه ، حتى يأذن له أو يترك (٢١٣٩) ، ومسلم في «النكاح» (١٤١٢) ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

- طيب -

مر معنا أيضًا أن تام الضبط العدل يقال له : " ثقة " ، فهنا محمد بن

ادريس الشافعي - رحمه الله تعالى - ، محمد بنُ ادريس الشافعي الإمام المعروف صاحب الرسالة والأُم وغيرهما ، وإليه ينسب المذهب الشافعي - رحمه الله تعالى - ، قال الحافظ ابن حجر في " **تقريب التهذيب** " في ترجمته - أي في ترجمة الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - قال :

" هو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين ، نزيل مصر رأس الطبقة التاسعة " ؛ إذا الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - ثقة ؛ أي عدل تام الضبط ، وأما مالك ؛ فهو الإمام مالك بن أنس أبو عبد الله المدني ، قال الحافظ ابن حجر في ترجمته في " **التقريب** " : " **الفقيه ، إمام دار الهجرة ، رأس المتقين ، وكبير المتثبتين** " ، حتى قال البخاري : " **أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر** " .

وأما نافع فهو مولى ابن عمر ، مالك يروي عن نافع ، ونافع هذا هو مولى ابن عمر ؛ فهو أحد الحفاظ المتقين ، قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في ترجمته من " **التقريب** " ما نصه : " **نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر ثقة ، ثبت ، فقيه ، مشهور** " .

إذا ؛ تحقق في هذا الإسناد - بارك الله فيكم - أن رواه كلهم عدول ثقات ، عدول يحفظون ، والإمام أحمد أخذ عن الشافعي وسمع منه ، والإمام الشافعي أخذ عن الإمام مالك ، والإمام مالك أخذ عن نافع وسمع منه ، ونافع أخذ عن ابن عمر - رضي الله عنهما - وسمع منه ؛

فإذا تحقق أيضا الاتصال ما اتصل سنده بنقل العدل التام الضبط ،
فالشافعي ثقة ، ومالك ثقة ، ونافع ثقة ؛ وقلنا :
الثقة : هو العدل الضابط الحافظ من أوله إلى منتهاه ، كل واحد منهما
عدل تام الضبط في كل طبقة من طبقات الإسناد ، وليس في الحديث
شذوذ ولا علة قاذحة ؛ فهذا يقال فيه **إسناد صحيح لذاته** - طيب -

الصحيح لغيره قلنا : هو الحديث الحسن لذاته إذا تعددت طرقه ؛ أي
إذا جاء من أكثر من طريقين ؛ مثاله :
حديث رواه ابن أبي شيبه في المصنف ، قال حدثنا معلى بن منصور عن
عبد الله بن جعفر عن عثمان بن محمد عن المقبري ، عن أبي هريرة رضي
الله عنه ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : (**مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا**
بَيْنَ النَّاسِ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ) (2) معلى بن منصور هذا ذكره الحافظ
بن حجر في " **تقريب التهذيب** " وقال : " **ثقة سني فقيه** " ؛ إذا " ثقة
" فمعناها : أنه عدل تام الضبط ، حدثنا منصور بن معلى

قال : حدثنا من ؟

قال عن عبد الله بن جعفر ، عبد الله بن جعفر هو المخرمي ذكره
الحافظ ابن حجر في " **تقريب التهذيب** " وقال : " **ليس به بأس** " ،
قال حدثنا عثمان بن محمد ؛ هو الثَّقفي ، ذكره الحافظ ابن حجر وقال :
" **صدوق له أوهام** " ، وسعيد بن أبي سعيد المقبري ذكره الحافظ ابن
حجر وقال : " **ثقة** " .

(2) قال الألباني : حسن صحيح في الترغيب والترهيب .

فهذا إسناد ظاهره أنه حسن لذاته .

- لماذا حسن لذاته ؟

لأنه قد سمع كل راوٍ من شيوخه بإسناده متصل وليس شاذًا ولا معلاً ، وفي إسناده عبد الله بن جعفر ليس به بأس ، وعثمان بن محمد الثقفي صدوق ، فهنا ينزل الحديث من الصحيح لذاته إلى الحسن لذاته ؛ فإذا هذا الحديث بهذا السند حسن لذاته .

وقد أخرج هذا الحديث أبو داود في " السنن " قال : حدثنا نصر بن علي قال : أخبرنا فضيل بن سليمان قال : حدثنا عمر بن عمرو عن سعيد المقبري عن أبي هريرة : (مَنْ تَوَلَّى الْقَضَاءَ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ) (3) . فهنا " نصر بن علي الجهضمي " ثقة ثبت " كما قال الحافظ ابن حجر ، وفضيل بن سليمان النميري : " صدوق له خطأ كثير " ، وعمرو ابن أبي عمر المدني " ثقة " وسعيد المقبري " ثقة " كما قال الحافظ ابن حجر فيما سبق ؛ فهذا السند الآن إسناد حسن لذاته .

- لماذا ؟

- لأن كل راوٍ أخذ عن شيخه ؛ فهو متصل السند ، ولأنهم كلهم عدول ثقات إلا " فضيل بن سليمان " ؛ فهو صدوق ؛
والصدوق : هو العدل خفيف الضبط .

الثقة : العدل تام الضبط ، أما الصدوق : عدلٌ خفيف الضبط ؛ فإذا

³ (أخرجه أحمد وأهل السنن .

هذا إسنادٌ حسنٌ لذاته - طيب - لَمَّا يَأْتِينَا هَذَا الْحَدِيثَ بِهِدِينَ

الإِسْنَادِينَ كِلَاهُمَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ حَسَنٌ لِدَاتِهِ ؛ هَذَا يُقَالُ لَهُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ
صَحِيحٌ لغيره ؛ ومعنى **صحيح لغيره** : أي أنه ليس صحيحًا لذات
السند بمفرده ؛ وإنما مع غيره من الأسانيد الأخرى .

إِذَا هَذَا مِثَالُ الصَّحِيحِ لغيره ، وَأَيْضًا كُلُّ إِسْنَادٍ مِمَّا سَبَقَ هُوَ حَسَنٌ
لِدَاتِهِ فَهُوَ مِثَالٌ لِلْحَسَنِ لِدَاتِهِ ؛ أَيِّ بِمَفْرَدِهِ .

الحسن لغيره قلنا في تعريفه - أي في تعريف " **الحسن لغيره** " - : هو
الحديث الضعيف الذي لم يشتدَّ ضعفه إذا تعددت طُرُقُه ؛ فَإِذَا لَهُ
شَرَطَانُ :

الأول : أن يكون ضعفه ضعفًا يسيرًا .
والثاني : أن تتعدد طُرُقُه ؛ يعني أن يأتي من غير محل الضعف في الإسناد
الأول ، نضرب على ذلك مثال : ما رواه عبد الرزاق في المصنف قال :
أَنبَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ - رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : (**اَتَّقُوا بِالزَّيْتِ وَادَّهِنُوا بِهِ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ**) (4) .
فمعمر هو ابن راشد البصري ثقة ، ثبت ، إلا أن في روايته عن ثابت
والأعمش ، وعاصم بن أبي النجود ، وهشام بن عروة ، وكذا فيما حدَّث
به في البصرة ؛ يعني فيه شيء من الوهم ؛ لكنه ثقة ، وزيد بن أسلم

⁴ (أخرجه ابن ماجة في سننه .

المدني ثقة ، وأسلم المدني ثقة مخضرم كما قال الحافظ بن حجر فيهم ثلاثتهم ؛ لكن أسلم المدني روايته عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مرسلة ؛ لأنه لم يدرك النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وإنما أدرك عصره فليست له صحبة ، فروايته عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مرسلة ؛ إذاً هذا الإسناد ضعيف .

- لماذا ؟

- رواته عدول ثقات ؛ نعم .
- ليس به شذوذ ولا علة قاذحة ؛ نعم .
ولكنه منقطع السند ، وشرط الحديث الصحيح ، أو الحسن أن يكون متصل السند ، فرواية أسلم المدني عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مرسلة .

إذا ما حكم إسناده ؟

- ضعيف .

هل هو ضعيف جدا ؟

- لا ، ضعيف ضعفا يسيرا .

بحثنا فوجدنا له شاهداً ؛ قال الترمذي في السنن حدثنا محمود بن غيلان ، قال حدثنا أبو أحمد الزبيري وأبو نعيم ، قال حدثنا أبو سفيان عن عبد الله بن عيسى عن رجل يقال له : عطاء من أهل الشام عن أبي أسيد قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : (**كُلُوا الزَّيْتِ وَأَدِّهْنُوا بِهِ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ**) (5).

⁵ (أخرجه الترمذي في سننه .

محمود بن غيلان قال عنه الحافظ ابن حجر " ثقة " ؛ أي عدل تام الضبط .

محمد بن عبد الله الزبيري ثقة ثبت ، إلا أنه يخطئ في حديث الزهري ، وتابعه أبو نعيم ؛ وهو الفضل بن دكير الكوفي وهو ثقة ثبت ، وسفيان هو ابن سعيد الثوري ثقة حافظ ، وعطاء الشامي قال فيه الحافظ ابن حجر : " مقبول " ، وقال الذهبي : " لا يُدرى من عطاء هذا " ، وأبي أسيد هذا صحابيٌّ - رضي الله عنه - .
إذا ؛ هذا الإسناد في الظاهر متصل وليس به شذوذ ولا علة قاذحة ؛ ولكن فيه راوٍ مقبول ، أو كما قال الذهبي : " لا يُعرف من ذا "

- ما معنى كلمة مقبول عند الحافظ ابن حجر ؟

معناه أنه إذا تُوِّبَ مقبول ، وإذا لم يُتَابَع فلين ؛ أي ضعيف .
فإذا ؛ هذا إسنادٌ ضعيف لوجود " عطاء " ؛ ولكنّه هذا الضعيف خفيف الضعف مع الإسناد السابق المرسل خفيف الضعف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره .
ومعنى لغيره : أي أنه ليس لذاته بمفرده ؛ ولكن مع غيره من الأسانيد تقوى .

تعريف الحديث الضعيف : مرّ معنا أنه ما فقد شرطا فأكثر من شروط الحسن والصحيح .
وقلنا ينقسم إلى قسمين : ضعيف خفيف الضعف ؛ مثال الحديث الضعيف خفيف الضعف ما رواه ابن أبي شيبه في المصنّف قال :

حدثنا عبد الله ابن نُمَيْر ، عن أشعث ، عن أبي الزبير عن جابر قال : " **حججنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومعنا النساء والصبيان** " قال : " **فلبئنا عن الصبيان ورمينا عنهم** " ؛ هذا الإسناد فيه عبد الله بن نُمَيْر الكوفي ثقة صاحب حديث من أهل السنة كما يقول الحافظ ابن حجر ، وأشعث الكِندي : " **ضعيف** " ، كما قال الحافظ بن حجر ، ومحمد ابن مسلم أبو الزبير " **صدوق إلا أنه يُدلس** " ؛ فهذا حديثٌ ؛ إسناده ضعيف .

- لماذا ؟

فيه " أشعث " ضعيف ، وفيه " أبو الزبير " مُدلس ، وقد عنعن ، - طيب - لم يأت من طريقٍ آخرٍ يتقوى فيظل ضعيفاً ؛ فهذا مثال الحديث الضعيف خفيف الضعف .

وأما مثال الحديث الضعيف شديد الضعف فما رواه الترمذي في " **السنن** " قال حدثنا يحيى بن موسى ، قال حدثنا سعيد بن محمد الوراق ، وأبو يحيى الحِماني قال حدثنا صالح بن حسان ، عن عروة عن عائشة قالت قال لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (**إِذَا أَرَدْتَ اللُّحُوقَ بِي فَلْيَكْفِكَ مِنَ الدُّنْيَا كَرَادِ الرَّائِبِ، وَإِيَّاكَ وَمُجَالَسَةَ الْأَغْنِيَاءِ، وَلَا تَسْتَخْلِقِي ثَوْبًا حَتَّى تُرْفَعِيهِ**) ؛ يعني لا تلبسي ثوبا جديدا حتى - يعني - ترقعي الثوب القديم من كثرة الاستعمال - طيب -

هذا الحديث في إسناده قال حدثنا يحيى بن موسى ؛ يحيى بن موسى هو " البلخي " قال عنه الحافظ ابن حجر : " **ثقة** " ، عن سعيد الوراق ، سعيد الوراق قال الحافظ عنه : " **ضعيف** " ، عن عبد الحميد الحماني قال الحافظ بن حجر : " **صدوق يخطئ** " ، عن صالح بن حسان المدني

قال الحافظ بن حجر : " **متروك** " ؛ ومتروك عند ابن حجر وعند
المحدثين إذا جاء رجل في السند في مرتبة متروك ؛ فهو ضعيف جدا ،
عن عروة بن الزبير " **ثقة فقيه** " ؛ إذا هذا إسناد ضعيف جدا .

- لماذا ؟

لأن فيه صالح بن حسان متروك ، فإسناده ضعيف جدا ؛ إذا هذا مثال
الحديث الضعيف جدا .

- فبارك الله فيكم - هذه أمثلة للحديث الصحيح لذاته ، والحسن
لذاته ، والصحيح لغيره والحسن لغيره ، والضعيف خفيف الضعف ،
والضعيف شديد الضعف ؛ فهذا ما وعدناكم به مما يتعلق بأمثلة أنواع
الحديث باعتبار قبوله ورده .

توقفنا عند قول صاحب البيقونية - رحمه الله تعالى :-

وما أضيف للنبي "المرفوع" وما أضيف إلى الأصحاب من
قَوْلٍ وفِعْلٍ فهو "موقوف" زَكْنُ
وما لتابع هو "المقطوع"

هذه الأنواع الثلاثة : **المرفوع** ، **الموقوف** ، **المقطوع** ؛ تدرج تحت
قولنا الحديث ، أو تدرج تحت قولنا الخبر باعتبار قائله ، الخبر باعتبار
قائله .

فقائله إما أن يكون :

النبي - صلى الله عليه وسلم - ؛ فهو **المرفوع** .
وإما أن يكون الصحابي ؛ فهو **الموقوف** .

وإما أن يكون التابعي فمن بعده ؛ فهو **المقطوع** .

قالوا : **لماذا سمي الحديث المرفوع مرفوعا ؟**

قالوا : لرفعته ، وعظيم شأنه ؛ فهو كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - الذي لا ينطق عن الهوى ؛ إن هو إلا وحي يوحى .

وأما **الصحابي** فهو لم يرفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فَوُقِفَ عليه ، ف قيل له **موقوف** .

وأما **التابعي** ؛ ففقط عن شرف الصحبة .

الخبر **المرفوع و الموقوف و المقطوع** ؛ يُنظر إليه باعتبار القائل ، ولا يُنظر للسند اتصل أو لم يتصل .

فهو إن قيل قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؛ فهو **مرفوع** ، اتصل سنده أو لم يتصل ؛ لكن لا يتعلق به حكمٌ صحة أو ضعفا ؛ إنما هو فقط لبيان أن قائل هذا الكلام هو الرسول ، أو قائل هذا الكلام هو **الصحابي** إذا قيل **موقوف** ، أو قائل هذا الكلام هو التابعي إذا قيل **مقطوع**

والمرفوع عندهم قسمان :

- **مرفوع حقيقي** : وهو أن يقول الصحابي قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كذا .

- **ومرفوع حكيم** : وهو أن يخبر الصحابي عن أمر غيبي ؛ فهذا معلوم أنه أخذ عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فله حكم الرفع عند العلماء .

- والحديث باعتبار قائله ينقسم إلى قسمين :

- **حديث نبوي** : وهو ما قال فيه النبي - صلى الله عليه وسلم - قوله ؛ يعني قال - صلى الله عليه وسلم - : (**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**) (6) ونحو ذلك ، فهو قول النبي - صلى الله عليه وسلم - أو فعله ، أو تقريره ، أو صفته .

- **وحديث قدسي** : وهو ما رواه النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الله ، مثل حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما يرويه عن ربه : (**يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا**) (7) ؛ فهذا حديث قدسي ؛ وقد مر معنا أن الحديث القدسي لفظه ومعناه من الله .

والفرق بين الحديث القدسي والقرآن الكريم :

⁶ (رَوَاهُ إِمَامَا الْمُحَدِّثِينَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُعْبِرَةِ بْنِ بَرْدِزْبَةَ الْبُخَارِيُّ الْجَعْفِيُّ [رقم: 1] ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمِ الْقُشَيْرِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ [رقم: 1907] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي "صَحِيحَيْهِمَا" اللَّذَيْنِ هُمَا أَصْحُ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ .

⁷ (رواه مسلم في سننه (2577) .

- أن القرآن يُقرأ به في الصلاة وأما الحديث القدسي فلا يُقرأ به في الصلاة.

- أن القرآن مُتحدّاه للعرب ، أما الحديث القدسي لم يتحدّاه العرب .
- أن القرآن أجره مختص بقوله - عليه الصلاة والسلام - : (مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا لَا أَقُولُ الْم حَرْفٌ وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ وَوَلَامٌ حَرْفٌ وَمِيمٌ حَرْفٌ) . (8)

وأما **الحديث القدسي** فأجره عام ، وأما هذا فأجر خاص للقرآن .
ومنها أيضا أن **الحديث القدسي** قد يكون صحيحا ، وقد يكون حسنا ، وقد يكون ضعيفا ، وقد يكون موضوعا ، أما القرآن فكله منقولٌ بالتواتر وقد ألف فيه ابن بلبان كتابا " **المقاصد السنية في الأحاديث الإلهية** " ، والشحامي أيضا ألف فيه كتابا ، وعبد الرؤوف المناوي جمع الأحاديث القدسية ، وغيرهم .

والحديث النبوي يقال له : النبوي ، ويقال له أيضا : المحمدي .

وأما **الموقوف** : فهو ما نقل عن الصحابي من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة ، وكما سبق سواء اتصل إسناده أو لم يتصل ، وشرطه - أي **الموقوف** : ألا يكون في الموقوف قرينة تدل على أنه مرفوعٌ حكما ، **والموقوف** : قد يُستعمل ويطلق في غير الصحابي بشرط التقييد ؛ كأن يقال موقوف على " شعبة " ، موقوف على " الحسن البصري " ؛ هؤلاء " الحسن " ؛ تابعي ، و " شعبة " ممن بعده ؛ يعني من أتباع

⁸ (رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح .

التابعين .

- فهنا لما نقول موقوف على الحسن يصح إطلاق الموقوف .

- لماذا؟

لأننا قيدناه بالحسن ؛ " فالحسن البصري " من التابعين ، وكذا لو قلنا : موقوف على شعبة ، " شعبة " ليس بصحابي ؛ شعبة - رحمه الله تعالى - إمام من أئمة المحدثين ، حتى استحق أن يُلقب بأمير المؤمنين في الحديث ؛ استحق شعبة - رحمه الله تعالى - أن يلقب بأمير المؤمنين في الحديث ، فإذا قلنا موقوف على شعبة فهمنا أن موقوف

هنا ليس معناها عن صحابي ؛ وإنما معناها موقوف على شعبة ، وقد مرّ معنا أن شعبة - رحمه الله تعالى - يعتبر كما عدّه الحافظ بن حجر في " **تقريب التهذيب** " من الطبقة السابعة وهي الطبقة التي وصفها بقوله : " **طبقة كبار اتباع التابعين** " كمالك والثوري ؛ فإذا هنا يصح أن نقول موقوف ؛ لأننا قيدناه بالحسن أو بشعبة ، وأمثلة الموقوف كثيرة ؛ توجد في المصنفات وفي الأجزاء الحديثية .

والمقطوع : ما أضيف إلى التابعي من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة .

والتابعي : هو الذي لقي الصحابي سواء كان مميزاً أم لا ، تعدد الصحابي أم لا ، ثبت السماع له أم لا ، يوصف بكونه تابعياً .

فإذًا قول الناظم - رحمه الله تعالى - :

وما أضيفَ للنبي "المرفوعُ" وما لتابعٍ هو "المقطوعُ"

وما أضفتهُ إلى الأصحابِ مِنْ قَوْلٍ وفعلٍ فهو "موقوفٌ" زَكْنُ

وقوله- رحمه الله تعالى - : " زَكْنُ " ؛ أي علم ، ونلاحظ هنا أنه قال : ثم المرفوع ، ثم المقطوع ، ثم الموقوف ؛ وهذا لأجل النظم ، وإلا الأصل أن يذكر المرفوع عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ثم الموقوف عن الصحابي- رضي الله عنهم أجمعين - ، ثم المقطوع عن التابعين فمن بعدهم .

ثم قال - رحمه الله تعالى - :

"وَالْمُسْنَدُ" الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبَيِّنْ وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلُ
إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَ" الْمُتَّصِلُ "

هنا الناظم - رحمه الله تعالى- ذكر اصطلاحين :

- الأول : المسند
- والثاني : المتصل

فأما **المسند** فعرفه بقوله :

" المتصل الإسناد إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - " ؛ هذا تعريفٌ
للمسند عند بعض المحدثين ، فيقولون **المسند** : " ما أضيف إلى النبي

- صلى الله عليه وسلم - بشرط اتصال الإسناد " .

- وهناك اصطلاح آخر ؛ يقول **المسند** : " هو كل ما أضيف إلى النبي ولو
كان غير متصل الإسناد ؛ فهو تعريفه كالمرفوع " .

- واصطلاح آخر : " أن المسند هو كل ما اتصل إسناده ، سواء كان عن
النبي - صلى الله عليه وسلم - أو عن الصحابة فمن بعدهم " .

ويطلق المحدثون **المسند** على الكتاب الذي جمع مؤلفه أحاديث كل
صحابي على حدة ؛ فيجمع أولا أحاديث أبي بكر - رضي الله عنه - ثم

أحاديث عمر - رضي الله عنه - ، ثم أحاديث عثمان - رضي الله عنه - ،
ثم أحاديث علي - رضي الله عنه - ، ثم بقية العشرة ، وهكذا .

فهذا يسمى **المسند** ؛ وهو الكتاب الذي جمع أحاديث كل صحابيٍّ على
حدة ؛ كمسند الإمام أحمد ، ومسند الحميدي ، ومسند أبي يعلى ،
وغيرها من المسانيد .

وقوله : **(حتى المصطفى ولم يئن)** ؛ أي ولم ينقطع ، كما مر معنا أن
شرط **المسند** أن يكون متصل السند .

والاصطلاح الثاني : المتصل .

عرفه بقوله الذي :

بِسْمِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَ " الْمُتَّصِلُ "

يعني أن المتصل ؛ ما اتصل إسناده إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -
أو اتصل إلى الصحابي ، أو اتصل إلى من بعدهم .

إذا المتصل الذي اتصل إسناده ، سواء كان إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -
أو كان إلى الصحابي ، أو إلى التابعي - طيب -

هنا ننبه على أمر ، الناظم - رحمه الله تعالى - قال :

وما أضيف للنبي " المرفوع " وما لتابع هو " المقطوع "
و " المسند " المتصل الإسناد من رآويه حتى المصطفى ولم يبين
وما بسْمِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَ " الْمُتَّصِلُ "

ثم قال بعد عدة أبيات :

وَمَا أَصْفَتْهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ قَوْلٍ وَفَعْلٍ فَهُوَ " مَوْقُوفٌ " رَكْنٌ

آخره ، وأنا قدمت هنا مع بيت (وما أضيف للنبي " المرفوع ") ؛ لأنه
هنا أنسب مكانه ، فقدمته لهذا الغرض .

وفي هذا القدر كفاية .
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين .

